العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد
فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع
هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها يعني ان هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة
بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب
زيد لعدم الفائدة في الاضافة فلا يخفى ان فيه شوب
مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد بانه ضعيف
في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب
حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في
المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث
جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب
على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب
المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي
ممدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق
يستوي فيه الجمع والواحد صفة للمائة او بدل عنها او
من قبيل اخلاق الاثواب كما هو مذهب الكوفيين
وعبدها اي راعيها انث ضميرها باعتبار العبد لقيامه بحق خدمتها
او عبدها حقيقة فاضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال
المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة تزجي

اي المعطوف ما لا يحتمل صح

[illegible]

بالزاي المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي تسوق
وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية
او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه
مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد
معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما انه قاله
على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص عنه
بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس
عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين لكنه جاز
حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه
بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية
ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في
كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام
وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد و
الحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق
والضاربك مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت
وكذا شبهه وهو الضاربك والضاربه وغيرهما فيمن قال اي
في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضاربك في
الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف و
الكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف

والضاربك يعني انما جاز

Copyright © King Saud University